

نسأء في مرمى البندقية

الباب الثاني

كروياويب

تدير عقارب الزمن

لست فقط محاسباً على ما تقول..
أنت أيضاً محاسب على ما لم تقل..
حيث كان لابد أن تقوله.

(مارتن لوثركنج)

■ الفصل الأول وثبة من عنف الزجاجة

أعلن حزب الأمة انسحابه من التجمع الوطني في مارس ٢٠٠٠م، غادر وفد المقدمة العاصمة الإرترية أسمرا في أبريل من نفس العام برئاسة الدكتور عمر نور الدائم، ضمّ الوفد قيادات نسوية بالحزب كان لها دور بارز في نشأة وتقدم التجمع النسوي كما ذكرنا في الباب الأول، وعلى رأسهن نادية مصطفى أحمد، فاطمة على محمد حرم الدكتور عمر نور الدائم ومنال محجوب وأخريات، وغادرت حفية مامون شريف مع زوجها السيد/ الصادق المهدي إلى القاهرة، وفي يونيو ٢٠٠٠م لحقت بالداخل سعاد الطيب حسن رئيسة التجمع النسوي، فكان لغياب هذا العدد الكبير من ناشطات حزب الأمة أثر على التنظيم، توالى بعدها مغادرة قيادات نسوية مهمة من الأحزاب الأخرى كانت تشكل عصب العمل بالتجمع النسوي، ومع بدايات العام ٢٠٠١م كانت قد غادرت إريتريا معظم قيادات المكتب التنفيذي وهيئة القيادة ضمن برنامج الأمم المتحدة لإعادة توطين اللاجئين

السودانيين بأوروبا وأمريكا، شمل ذلك ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان بهيئة القيادة، أم جمعة سايمون وسلوى جاكوب، مريم خاطر ممثلة التحالف الفدرالي بهيئة القيادة وأمانة المال بالمكتب التنفيذي، الهام علي ممثلة حزب الأمة بهيئة القيادة ومسؤولة الشؤون التنظيمية والإدارية، دكتورة أميرة هلال زاهر ممثلة الحزب الشيوعي بهيئة القيادة ومسؤولة الشؤون الخارجية ثم وداد صديق عضو هيئة القيادة عن التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية ومسؤولة الإعلام والناطق الرسمي باسم التجمع النسوي، وهكذا لم يتبق بالمكتب التنفيذي غير شخصي (الأمين العام) وسميرة إدريس (مسئولة الشؤون الإنسانية) والتي كانت تقيم في قرورة بالأراضي المحررة، تفكرنا في الأمر مع بعض العضوات المقيمات بأسمر - وناقشنا فكرة نقل هياكل التجمع النسوي إلى الأراضي المحررة مع الإبقاء على تمثيل نسبي بأسمر حسب ما أوصى به الاجتماع الأخير للمكتب التنفيذي في يونيو/ ٢٠٠٠م قبل مغادرة سعاد الطيب رئيسة التجمع، وكان علينا نقل هذه الفكرة إلى الجهات المسؤولة بالتجمع الوطني لكسب تأييدها ودعمها لهذا المشروع، بعد أن قمنا بتكوين لجنة لتسيير العمل وفقاً لما تنص^(١) عليه اللائحة بأن يتحول المكتب التنفيذي بعد انقضاء المدة المحددة لدورته إلى لجنة تسيير، تكونت اللجنة على النحو التالي:

إحسان عبد العزيز	رئيسا
سميرة إدريس	نائبا
إحسان علي إبراهيم	مسؤولة المالية
وعضوية كل من :	

منى أحمد عوض، نفيسة مايكل،

د/ سهير مصطفى، هنادي عبد القادر وحنان شارلس

الخطوة التالية كانت من الأهمية بمكان كسب تأييد الجهات ذات الصلة بالأراضي المحررة، فكتبنا الخطاب التالي لأمين أمانة الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة.
(صورة طبق الأصل)

(١)المصدر: خطاب رئيسة لجنة التسيير للأمين العام باقان أموم.

التاريخ/ ١٩/ ٢/ ٢٠٠٢

السيد/ أمين الشؤون الإنسانية والمناطق المحررة

لعناية/ عبد الله محمد أحمد

بعد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بناءً على توصية المكتب التنفيذي للتجمع النسوي في اجتماعه الأخير المنعقد بتاريخ ٥/ ٦/ ٢٠٠٠م بأن يعقد المؤتمر الثاني للتجمع النسوي بالأراضي المحررة في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني للعضوات المتواجدات بدولة إريتريا، وعليه وحسب سجل العضوية المتوفر لدينا والذي تناقص بنسبة تزيد عن ٨٠٪ فإننا نأمل في عقد المؤتمر بالأراضي المحررة حرصاً على استمرارية التنظيم وضرورة وجوده كممثل لقطاع مهم وجزء لا يتجزأ من الحركة النضالية والتجمع الوطني الديمقراطي المعبر الحقيقي عن تطلعات شعبنا في الحرية والديمقراطية والعدالة والسلام، ونحن إذ نخاطبكم نأمل في حسن تعاونكم معنا ودعمنا لعقد المؤتمر بالأراضي المحررة وذلك في فبراير المقبل.

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام / المكتب التنفيذي السابق ورئيس لجنة التسيير

صورة إلى:

السيد/ الأمين العام_ التجمع الوطني الديمقراطي

السادة/ ممثلي الفصائل بهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

وجد الخطاب قبولاً كبيراً لدى عبد الله كنة الذي أيد الفكرة ووعد بدعمها، وفي مارس التقيت الأمين العام باقان أموم كأول لقاء رسمي يجمعني بالرجل وكان ذلك بغرض إجراء لقاء صحفي معه لإصدار عزة ضمن احتفالاتنا (باليوم العالمي للمرأة) بالإضافة لمحاورته كقيادي بالحركة الشعبية لتحرير السودان حول الوحدة التي تم توقيعها في ذلك الوقت بين الحركة الشعبية وقوات التحالف السودانية بقيادة د. جون قرنق و عبد العزيز خالد، طرحت عليه فكرة المؤتمر، رحب بالفكرة واتفقنا على عقد

اجتماع معه ولجنة التسيير لمناقشة ذلك بعد عودته إذ كان على سفر خارج إريتريا وكان حينها (اتفاق مشاكوس) في رحم التكوين. واصلنا جهودنا الرامية لكسب تأييد الفكرة والبحث عن مصادر لتمويل المؤتمر وتحويل الفكرة إلى واقع، حالفنا الحظ في أن التجمع الوطني كان يستعد لعقد مؤتمر خاص بتنمية الأراضي المحررة بإشراف أمانة الشؤون الإنسانية والتي كان على رأسها عبد الله كنه كما ذكرنا، كان ذلك بمشاركة المنظمات الطوعية العاملة بتلك المناطق ومنها منظمات وطنية تتبع للتجمع الوطني وأخرى دولية تعمل في مجالات الإغاثة والصحة والتعليم، حضر المؤتمر عدد كبير من قيادات مؤتمر البجا والأسود الحرة كأحزاب مهمة في تلك المناطق بالإضافة لقيادات الإدارات الأهلية وتجمع نساء البجا، واتحاد نساء الأسود الحرة.

شاركت عضوات لجنة التسيير في فعاليات المؤتمر بالحضور والنقاش وتقديم أوراق العمل وإدارة الجلسات، حيث شاركت في اليوم الأول دكتورة سهير مصطفى في إدارة الجلسة الصباحية وقدمت إحسان عبد العزيز ورقة حول (التنمية الزراعية بشرق السودان) والتي قام بإعدادها ومناقشتها في المؤتمر المهندس الزراعي أحمد محيي الدين حسين، وفي اليوم الثاني قدمت د/ سهير مصطفى ورقة عن (الأوضاع الصحية بالأراضي المحررة) والتي أعدها وناقشها الدكتور علي خيراي، ساعدت المشاركة الكبيرة للنساء في هذا المؤتمر من المقيمات بأسمر والأراضي المحررة على الاستفادة من المناسبة ووضع اللبنة الأساسية للبدء في وضع خطة عمل لتنفيذ قيام المؤتمر، وبالفعل رتبنا مع عبدالله كنه لعقد اجتماع موسع مع ممثلي وممثلات التنظيمات والأحزاب على هامش فعاليات المؤتمر، وبالفعل كان الاجتماع ناجحاً، خرجنا منه بتأييد كبير لفكرة عقد المؤتمر بالأراضي المحررة وتم الاتفاق على أن يكون ذلك في سبتمبر ٢٠٠٢م بقرية كرابايب التي تقع على الشريط الحدودي مع إريتريا وتعتبر منطقة نزوح وأكثر أمناً من استهدافات الجيش السوداني، وبذلك قطعت اللجنة شوطاً كبيراً في التأييد والدعم المعنوي للمؤتمر وأصبح الالتزام به من قبل الفصائل التزاماً أدبياً، وفي الحفل الختامي لمؤتمر تنمية الأراضي المحررة أعلننا عن مؤتمر التجمع النسوي وأهدافه التي احتوت على عدة بنود تشتمل في مجملها على محور الأمية، تشجيع تعليم البنات، محاربة العادات الضارة، التثقيف الصحي والصحة الإنجابية وتطعيم المواليد والأطفال حسب برنامج الصحة العالمي للتطعيم ضد الأمراض، بالإضافة لبرامج تنمية المرأة الريفية ورفع قدراتها الإنتاجية خاصة في مجال الأعمال اليدوية وإنتاج الخضار والدواجن، كما

اشتملت الأهداف على التوعية بقضايا المرأة وأهمية دور النساء في الحياة العامة، قمنا بطباعة الأهداف وتوزعها على الحاضرين.

وجد الإعلان تجاوباً من كل الحضور من مختلف الفصائل، تبقى لدينا هاجس التمويل، وكان علينا مخاطبة الأمين العام، كتبنا له خطاباً بتاريخ ٢١ مايو / ٢٠٠٢ مرفق معه ميزانية تقديرية لتكلفة المؤتمر وجددنا طلب الاجتماع معه، ردّ علينا بالموافقة وحدد لنا موعداً بمكتبه بالأمانة العامة في ٦/٦/٢٠٠٢م، حضرت الاجتماع عضوات اللجنة المقيّمات بأسمر منى أحمد عوض، إحسان علي إبراهيم وشخصي ودكتورة سهير مصطفى من الأراضي المحررة والتي كانت في تلك الأيام بأسمر، استقبلنا الرجل الذي أثبتت الأحداث والمواقف عبر مراحل النضال المختلفة انه «رجل المهام الصعبة» استقبلنا بذات الطلعة التي كنا نراه عليها في باحات العمل السياسي المختلفة منذ انتخابه في مؤتمر مصوع أميناً عاماً للتجمع الوطني، باشاً، بشوشاً، هادثاً، مهندياً، تشعر في حضرته انك أمام قائد يعلم تماماً إلى أين يقود سفينته وكيف يقودها، بدأ الاجتماع بترحيب كبير منه معرباً عن إيمانه المطلق بأهمية معالجة غياب المرأة عن هياكل التجمع الوطني وأعتبر عدم مشاركة النساء في مؤسسة منوط بها لإحداث التغيير وتحقيق السودان الجديد (شيئاً مخجلاً) ^(١).

شرحنا له الأوضاع التي يمر بها التجمع النسوي بعد أن غادرت معظم قياداته وعضويته دولة اريتريا وكيف أصبح من الأهمية بمكان نقل هياكله إلى الأراضي المحررة حيث توجد قواعد النساء التي قام التنظيم لأجلهن، كان الرجل واضحاً وشفافاً. قال لنا: (أنا مع حق تنظيم النساء ومشاركتهن كما أسلفت، ومع فكرة نقل التنظيم إلى الأراضي المحررة... فهي فكرة ممتازة خاصة وأن النساء المستهدفات بهذا العمل هن نساء الشرق والمقيّمات في المناطق الواقعة تحت سيطرة التجمع الوطني، ولكن شئ مهم يجب التفكير فيه، أنا ملم بالإشكالات التي تدور بين التنظيم والحزب الاتحادي الديمقراطي، الحزب الاتحادي حزب قيادي في التجمع الوطني ومن غير الممكن تجاهله ^(٢) أو عزله عن العمل النسوي، إن لم تستطعن كنساء حل هذا الإشكال سأكون كأمين عام للتجمع الوطني في حرج من دعمكن) كنا كلجنة نتفهم موقفه وفي

(١) المصدر: محضر اجتماع لجنة التسيير بالأمين العام/ ٦/٦/٢٠٠٢م.

(٢) نفس المصدر السابق.

نفس الوقت نعلم أن قضية الحزب الاتحادي الديمقراطي ليس لها حل وأي تجاوب مع توجيهات الأمين العام ستعيدنا إلى المربع الأول وتفتح لنا الباب مجدداً أمام صراعات الحزب الاتحادي الديمقراطي وإعادة إنتاج الأزمة التي تجاوزها التجمع النسوي منذ أغسطس ١٩٩٨م، كما كان من غير الممكن تجاوز هذه التوجيهات أو إبداء أي تحفظ عليها خاصة وأننا في بداية العلاقة المباشرة لنا مع الأمين العام ونحتاج لبسط الثقة بيننا، ولكل ذلك وللخروج من هذا المأزق كان لابد من وضع الكرة في ملعبه، فقلنا له: نحن كتنظيم نعلم أهمية أن يكون الحزب الاتحادي جزءاً من العمل النسوي وليس من المصلحة عزله أو عزل أي فصل من فصائل التجمع الوطني، ولكننا ولحل هذا الإشكال جربنا كل الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك من مكاتبات اتصالات مباشرة وغير مباشرة بالحزب، لجان وساطة من شخصيات ومنظمات نسوية محايدة، ولكن الحزب غير جاد في حل هذا الإشكال وغير متحمس أصلاً للمشاركة في العمل النسوي، نحن بدورنا لم يتبق لنا شيء لنفعله لذا نقترح أن يجرب الأمين العام بنفسه، وسنعمل معك على دعم أي مساعٍ تؤدي إلى حل هذه القضية، اقنع باقان بالاقترح ووجهه على الفور مدير المقر حسن بندي والذي كان حضوراً في ذلك الاجتماع بأن يكتب خطاباً لدكتور جعفر أحمد عبد الله مسئول الحزب بدولة إرتريا ودعوته لمقابلة الأمين العام، استمر التعامل بيننا وباقان دون أن يذكر لنا شيئاً عن نتيجة محاولاته مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، ولكن ومن مصادر ذات صلة علمنا أن مساعيه لم تكلل بالنجاح، وكنا نتوقع ذلك لعلمنا بأن الاتحادي الديمقراطي لن يعود دون أن يفرض شروطه التي يضمن بها سيطرته على التنظيم وتحويله إلى جسم يديره كما يشاء. ولذلك ما كنا نشق في أن باقان لن يقبل به كواحد من قيادات الحركة الشعبية والتي تعمل وفق مبادئ مشروع السودان الجديد والذي تأتي حقوق النساء ضمن أولوياته.

أما التمويل فقد وعد الأمين العام بتوفير الميزانية اللازمة لانعقاد المؤتمر والتي كنا قد قدمنا تصوراً لها في ذلك الاجتماع، ولكن ما كان يشغل اللجنة هو كيفية إعداد النساء بالأراضي المحررة للتجاوب مع المؤتمر بالحضور واكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاده وإنجاحه، وكذلك المشاركة فيه. كانت هذه النقطة هي محور تفكيرنا والتحدي المائل أماننا لإنجاح فكرة نقل التنظيم إلى الأراضي المحررة وتحقيق الوثبة التي ستخرجه من عنق الزجاجة.